

العلاقة بين مفاوضات تغير المناخ ومفاوضات التجارة

ماجده شاهين



1. مقدمة

التكنولوجيا والشراكات بين الدول المتقدمة النمو والدول المنتجة للنفط والدول النامية الأخرى. وحدها المقاربة المتعددة الأطراف لمسألة تغير المناخ، خارج منظمة التجارة العالمية، التي تتضمن العصي والجزر على حد سواء، هي التي ستسمح بمناقشة هذه القضايا بالشكل السليم.

II. بروتوكول ما بعد كيوتو وقواعد منظمة التجارة العالمية

بنى بروتوكول كيوتو قواعده على الاتفاقية الإطارية الدولية لتغير المناخ ومبدأ ريو السابع (2)، محدداً بدقة دول الملحق الأول بأنها الدول المتقدمة النمو التي يجب أن تحمل وحدها مسؤولية إجراءات التخفيف من تغير المناخ في المرحلة الأولى من التنفيذ (2008 - 2012). وما دامت التدابير التجارية في البروتوكول لا تخرق القواعد المعنية لمنظمة التجارة العالمية، مستوفية اختبار الضرورة ومتطلبات الفعالية والمتطلبات الأقل تقييداً للتجارة بالإضافة إلى النواحي الخاصة بالتناسب³، فإن هذه التدابير لن تتم مواجهتها من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال مراجعة فقه التشريع لمنظمة التجارة الدولية مثل حالة السلاحف والروبين لعام 1998⁴، فإن مرونة المنظمة لاستيعاب السياسات البيئية الحمائية الوطنية تصبح واضحة، كما هي الحال بالنسبة لرفض المنظمة إقرار فرض إجراءات أحادية خارج الحدود الوطنية. في مجال تنفيذ بروتوكول كيوتو، تم تحقيق التوافق مع قواعد وأنظمة النظام التجاري الدولي، والتوازن ما بين أنظمة التجارة وتلك الموجودة في بروتوكول كيوتو، والتي استمرت كما يجب في تحقيق النجاح. من الأهمية بمكان التأكيد على أن هذا التوازن لن يؤدي تحت أي ظرف إلى الإخلال بإجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ.

مع أن العلاقة بين المعاهدات البيئية المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية تراجعت إلى هامش جدول أعمال المفاوضات في جولة الدوحة للتنمية، فإن أنصار الإجراءات السلبية لمواجهة تغير المناخ يستمرون في الضغط من أجل إعداد قواعد خاصة بمنظمة التجارة العالمية لاستيعاب القضايا البيئية. بالنسبة للعالم العربي، فإن هذا الضغط يصبح خطراً بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالطاقة، التي بقيت حتى الآن قضية هامشية في منظمة التجارة العالمية، حيث يمكن أن تصبح تحت التدقيق بشكل مباشر من خلال الترويج لمعاهدة دولية حول تجارة الطاقة المتجددة ضمن منظمة التجارة العالمية، وبشكل غير

لقد بات معروفاً الآن أن تغير المناخ هو نتيجة لزيادة تراكيز ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز وغيرها من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي (IPCC 2007). كل الدول العربية تساهم مجتمعة بنسبة تقل عن 5% من مجمل الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة¹ وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنطقة الأكثر إنتاجاً للنفط في العالم، في الوقت الذي يعتبر فيه النفط إضافة إلى أنواع أخرى من الوقود الأحفوري مثل الغاز والفحم الحجري أكبر مسببات انبعاث غازات الدفيئة. بناء على معلومات الوكالة الدولية للطاقة، فإن الاحتياجات العالمية من الطاقة سوف تزداد بما يتجاوز 45% عن الاحتياجات الحالية بحلول سنة 2030، وهذا ما يعني زيادة سنوية بنسبة 6%. وسيستمر الوقود الأحفوري الكثيف الكربون في الهيمنة على قطاع الطاقة مع استمرار النفط كمصدر طاقة أساسي في حال تواصلت سيناريوهات الوضع الراهن (IEA 2007).

في كانون الأول (ديسمبر) 2009، سوف يجتمع وزراء ومسؤولو البيئة من 192 دولة في كوبنهاغن في محاولة للتفاوض على نظام دولي جديد لمقاومة الخطر الداهم الناجم عن تغير المناخ. فالأطوار الحالي، وهو بروتوكول كيوتو، لم يشهد النجاح في تحقيق الالتزامات بتخفيض الانبعاثات، التي أعلنتها كافة الدول الأطراف في الوقت الذي تزايدت فيه شدة الدعوات إلى دمج مبادرات تغير المناخ في الإطار العالمي للتجارة. ومع أن بروتوكول كيوتو لم يحقق نجاحاً بشكل عام، لكنه يوفر المرونة الكافية للدول الأعضاء لاختيار أدوات سياسة تساهم في تحقيق الالتزامات. ان العامل الأكثر أهمية هو أن بروتوكول كيوتو أنشأ إجراءات إيجابية لتحقيق أهدافه، وهي نقل التكنولوجيا من خلال آلية التنمية النظيفة، والمساعدة المالية والفنية من خلال آلية التنفيذ المشترك وبناء القدرات والحوافز المبنية على السوق مثل مقايضة الانبعاثات.

مع الأخذ بعين الاعتبار حدود النظام التجاري العالمي الذي لا يتضمن في أهدافه تطوير إجراءات إيجابية، فإن أفضل منبر ممكن لمناقشة أزمة تغير المناخ قد يكون اتفاقية بيئية متعددة الأطراف تتمتع بالتوازن، وتتضمن أدواتها الخاصة وآلياتها لحل النزاعات والإلزام، مستعينة بالدلائل الإرشادية لإطار منظمة التجارة العالمية. هذا الفصل يؤكد أن تغير المناخ يجب ألا يقارب فقط من خلال أهداف تنظيمية، بل أيضاً، وبشكل حتمي من خلال مزيج من نقل



أكثر إقناعاً لم تمثل المفاوضات حول الطاقة في النظام التجاري أي اهتمام للدول المتقدمة النمو التي كانت تضع جدول الأعمال التجاري بشكل منفرد. لم تكن الدول المتقدمة النمو متحمسة لتبادل الإمتيازات الخاصة بالنفط والمنتجات النفطية، ولا كان من ضمن اهتماماتها أن تتنافس على أسواق النفط. وبناء عليه كان غياب الاهتمام من الدول المتقدمة النمو باخضاع الطاقة لقواعد وأنظمة متعددة الأطراف بمثابة العامل الجوهري في إبقاء النفط والفحم الحجري خارج جدول أعمال التجارة.

وثمة محاولة أخرى لمناقشة القضايا المتعلقة بالنفط والفحم - هي مجموعة عمل "المنتجات المبنية على الموارد الطبيعية" التي أنشئت عام 1987 - لم يكتب لها الإنطلاق. كانت التوقعات طاغية من هذه المجموعة، حيث تولت مناقشة عدد كبير من القضايا غير المدرجة على مائدة التفاوض سابقاً، مثل مشكلة التسعير المزدوج، والوصول إلى الموارد، وممارسات الأعمال المقيدة، والدعم في قطاع الفحم، والقيود على التصدير المؤدية إلى تحريفات تجارية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أسواق إنتاج ونقل الطاقة تهيم عليها شركات

مباشر من خلال إدخال السلع والخدمات البيئية والدعوة إلى إعطاء الشرعية لتنظيم طرق الإنتاج والتصنيع.

III . الطاقة كقضية مستجدة في نظام منظمة التجارة العالمية

من المعروف جيداً أن النفط والفحم الحجري بقيا لمدة طويلة خارج مجالات اختصاص الاتفاقية العامة حول التعرفة والتجارة GATT وبالتالي النظام التجاري لمنظمة التجارة العالمية. هذا التوجه لم يكن بتوصية من الدول العربية المنتجة للنفط، والتي كان معظمها من غير الأعضاء في الاتفاقية العامة حول التعرفة والتجارة، وبعد ذلك لم تكن ضمن الدول صاحبة التأثير في فرض ورفض الاتفاقيات في منظمة التجارة العالمية. إن إنتاج الطاقة وتأثيرها لم يكونا ضمن المواضيع الخاضعة للتفاوض⁵، لعدة أسباب أهمها أن النظام المتعدد الأطراف كان معنياً بمناقشة الحواجز أمام الإستيراد أكثر مما كان معنياً بمناقشة قيود التصدير. وكانت هذه المفاوضات ستسقط ضحية لتسييس النفط كمنتج استراتيجي. وربما بشكل

طرفاً في أية مناقشات متعلقة بالوساطة بين منظمة التجارة العالمية وإعلان القواعد والأنظمة الخاصة بالتجارة في الطاقة أو في المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة الموجهة إلى تحقيق هدف التخفيف من تغير المناخ.

IV. السلع والخدمات البيئية وطرق التصنيع والإنتاج: الرؤية العربية⁶

نظراً إلى تنوع المواقف بين الدول العربية بشأن السلع والخدمات البيئية وطرق الإنتاج والتصنيع المرتبطة بها، من المهم جداً التنبيه إلى مدى تعقيد هذا الموضوع، خاصة أن كامل الطيف المتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يقع ضمن هذا الإطار.

السلع البيئية

تدعو الفقرة 31-3 من إعلان الدوحة الوزاري⁷ إلى تخفيض أو إلغاء، (حسبما هو مناسب)، العوائق الخاصة بالتعرفة وغير الخاصة بها أمام السلع والخدمات البيئية. وتحت شعار السلع والخدمات البيئية والضغط من أجل تضمينها في مفاوضات الدوحة، يتم إدخال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبالتالي التقليدية أيضاً في قائمة التفاوض. ونظراً إلى طبيعة الاتفاقيات ضمن منظمة التجارة العالمية، فإن الدول تملك المرونة المطلوبة لتقرر أية خدمات بيئية سوف يتم استهدافها للتحرير على المستوى الوطني ضمن جدول التزامات هذه الدولة⁸. ولكن هذه ليست الحالة نفسها في ما يتعلق بالسلع البيئية، حيث

متعددة الجنسيات، وهي خاضعة لممارسات أعمال مقيدة شديدة. كان من المحرم في النظام التجاري المتعدد الأطراف التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات. وطالما تستمر منظمة التجارة الدولية في التهرب من تنظيم ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات، فمن الصعب تصور كيف يمكن مراقبة قطاع الطاقة.

في الوقت الراهن، هناك دعوات إلى إعلان اتفاقية متعددة الأطراف حول الطاقة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية. ولكن قطاع النفط ليس هو الذي يخضع للتدقيق في هذه العملية (ظاهرياً يبقى النفط والفحم هامشيين في مفاوضات منظمة التجارة العالمية)، بل هي القضايا المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وتعتبر مصادر الطاقة القليلة الكربون (الرياح، الكتلة الحيوية، الشمس) والمنتجات المرتبطة بها في غاية الجاذبية للدول المتقدمة النمو الساعية إلى الوصول إلى أسواق جديدة.

كلما زاد استثمار الدول الأكثر تقدماً في مصادر الطاقة القليلة الكربون، تعاظم اهتمامها بمناقشتها تحت بند السلع والخدمات البيئية في منظمة التجارة العالمية، وأصبحت أكثر انتقائية في تجارتها المتعلقة بما يسمى السلع والخدمات غير الخضراء. هذا التوجه ستكون له عواقب مباشرة على العالم العربي كمنطقة مكونة من الدول النامية والمنتجة للنفط. وعلى رغم المساهمة المتدنية للعالم العربي في تغير المناخ من خلال انبعاثات غازات الدفيئة، فإن للدول العربية اهتمامات خاصة بأن تكون





عمليات الإنتاج¹³، فإن نشاط البيئة قاوموا دائماً هذا التوجه، مشيرين إلى أن طرق الإنتاج والتصنيع هي أبعاد أساسية لتقليل التأثير البيئي لأي منتج خلال فترة حياته إلى الحد الأدنى¹⁴. في وضعها الراهن، تسمح قواعد التجارة بالتفريق بين المنتجات فقط بناء على الاستخدامات النهائية وخصائص المنتجات بحد ذاتها. إن إدخال طرق الإنتاج والتصنيع في تعريف السلع البيئية بهدف التخفيف من تغير المناخ سوف يعكس هذه المعادلة ويسمح للمنتجات المتشابهة في استخداماتها النهائية وخصائصها أن تخضع لمعاملة متفاوتة. هذا سيفرض تحدياً كبيراً على العالم العربي الذي لا تزال النشاطات الكثيفة الكربون تهيمن على أنماط الإنتاج فيه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدخال طرق الإنتاج والتصنيع هنا سوف يفتح بكل تأكيد باباً خلفياً للدول الأعضاء كي تتحدى قواعد "التشابه" في قضايا أخرى، خاصة إقامة عوائق ضد التجارة بناء على عوامل إنتاجية ذات علاقة ارتباطية قليلة بالمعايير البيئية.

بالنسبة للاقتصادات العربية فإنها، بالإضافة إلى كونها معتمدة على النشاطات الكثيفة الكربون وإنتاج الطاقة التقليدية، تعتبر جميعاً مستوردة للتكنولوجيا النظيفة وما يرتبط بها من سلع. ومن حيث المبدأ، تعتبر الإجراءات التجارية مساراً مهماً لنقل السلع المؤدية إلى التخفيف من تغير المناخ. ولكن في واقع الأمر، سيؤدي إقرار إجراءات مقتصرة على التجارة وتستهدف تخفيض انبعاثات الكربون إلى تأثيرات سلبية كبيرة على منتجي الطاقة التقليدية ومصدري الوقود الأحفوري، خاصة في غياب الإجراءات الإيجابية الهادفة إلى تحفيز التنوع والتطوير والنمو والتحول نحو أنماط إنتاجية قليلة الكربون، بما يمكن الاقتصادات المعرضة للتأثير أن تفاوض من أجلها في إطار ما بعد كيوتو. لكن المطالبة بالفصل بين الإجراءات

يجب تطبيق التخفيضات التعريفية على منظومة مشتركة من السلع البيئية يتم الاتفاق عليها من قبل كافة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية⁹.

تواجه مفاوضات تحرير السلع البيئية ضمن جولة الدوحة تحديات هائلة. وحتى اليوم لم يتم تحديد نتائج هذه المفاوضات، سواء ضمن المنظومة العامة لجولة الدوحة أو على شكل اتفاقية مستقلة أو متعددة الأطراف ضمن منظمة التجارة العالمية. لم يتم حتى الآن التوصل إلى أية اتفاقية حول حدود للسلع والخدمات البيئية.

إن المدى الذي يمكن من خلاله إدخال الطاقة في النظام التجاري خلال المفاوضات حول السلع والخدمات البيئية - في حال رأت هذه المفاوضات النور يوماً - يعتمد على كيفية تعريف حدود السلع البيئية، وبشكل أكثر دقة في حال كانت هناك حاجة إلى تضمين معايير الاستخدام النهائي وطرق الإنتاج والتصنيع في تعريف السلع البيئية¹⁰. إن احتمالات تضمين طرق الإنتاج والتصنيع في تعريف السلع البيئية، إضافة إلى ظهور سياسات بيئية ومواصفات وأنظمة أعلى شأناً في قطاعات الطاقة ذات القيمة المضافة (الكيمائيات والأسمدة والبلاستيك والألمنيوم والإسمنت) في الدول المتقدمة النمو، وزيادة مستويات الاستثمار في الطاقة المتجددة، هي القضايا التي تثير الاهتمام الخاص بالنسبة للعالم العربي¹¹.

طرق الإنتاج والتصنيع

طرق الإنتاج والتصنيع كانت دائماً مسألة إشكالية في المناقشات الخاصة بالتجارة والبيئة. وعلى رغم قرارات الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة بأن "تشابه" المنتج¹² (اختبار يشبه استخدام ورقة litmus للحماية ضد التمييز) يجب أن لا يتم تحديده بناء على طريقة أو



البيئة بشكل عام والتخفيف من تغير المناخ بشكل خاص، من خلال نظام منظمة التجارة العالمية، هو مهمة في غاية التعقيد. وكما رأينا، فإن التفاوض حول السلع والخدمات البيئية محفوف بالمخاطر، وقد يسبب في نهاية الأمر من الأضرار ما يزيد عن المكاسب.

من الصعب تخيل وجود اتفاق على لائحة أساسية من السلع للتكنولوجيا ومصادر الطاقة الأنظف، بينما تقف طرق الإنتاج والتصنيع في الطريق وتهدد مصالح العالم العربي ومعظم الدول النامية بشكل مباشر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن غياب بنود في منظمة التجارة العالمية تمكنها من تقديم الدعم للدول النامية والأقل نمواً لتحقيق الانتقال من التكنولوجيا غير المستدامة نحو التكنولوجيا وأدوات الإنتاج الرفيعة بالبيئة، يهدد الإجراءات الفعالة للتخفيف من تغير المناخ، وذلك بسبب منح الأفضلية للدول التي تمتلك أساساً هذه التكنولوجيا.

بالنسبة إلى الدول العربية اليوم، يعتبر الوقت عاملاً جوهرياً. فالأخطار الداهمة والطارئة لتغير المناخ لا تمنح المجال للتراخي. إن المساهمة المحدودة للعالم العربي في انبعاثات غازات الدفيئة تغطي عليها قابلية التعرض الكبيرة لآثار تغير المناخ في المنطقة، سواء من خلال زيادة درجات الحرارة وشح المياه والتصحر وارتفاع مستويات سطح البحر وحتى النزاعات (AFED 2008). وكما العديد من الدول

السلبية والإيجابية بالنسبة للتخفيف من تغير المناخ لا تستند إلى أساس، لأن ذلك سوف يخل بالتوازن الكلي للمنهج الشمولي الذي يعتبر حيوياً للقضايا ذات الأولوية.

يمتلك العالم العربي أكبر موارد الطاقة المتجددة في العالم. إذا استخدمت الدول العربية نسبة 5% فقط من صحاريها لتشييد محطات الطاقة الشمسية المركزة، يمكن لها تلبية احتياجات العالم كافة من الطاقة. وفي وسع العرب تصدير الطاقة النظيفة وغير المعرضة للضوب إلى العالم كبديل عن النفط وكحل مستدام لتغير المناخ (Hmaidan 2007). ولكن هنالك حواجز تكنولوجية ومالية كبيرة، منها نقل الطاقة من الصحراء، والكلفة العالية لبناء المرافق التي تنتج كل هذه الطاقة، وهي تشكل تحديات هائلة. إن فرص الاستثمار في التعاون مع أسواق الدول المتقدمة النمو تبدو واضحة في الأفق حالياً. ومن المهم للعالم العربي الاستفادة من هذه السوق الجديدة، ولكن تحقيق ذلك سوف يتطلب الوقت والمزيج الصحيح من الحوافز التي تحتاج بدورها إلى النظام الصحيح.

7. استنتاجات وتوصيات

حتى الآن بقيت المفاوضات في منظمة التجارة العالمية مستقرة في إطار الإجماع لتسهيل تحرير التجارة العالمية بطريقة منصفة. وقد ثبت أن الوصول إلى إجماع حول دور

المراجع

Arab Forum for Environment and Development – AFED (2008). *Arab Environment, Future Challenges*. AFED Annual Report 2008. N. Saab and M.K. Tolba (Eds.). Beirut, Lebanon: Technical Publications.

Hmaidan, Wael (2007). "Climate change will not spare the Arab World." <http://www.mectat.com.lb/metopics/climate/climat.htm> [accessed February 12, 2009].

International Energy Agency – IEA (2007). *World Economic Outlook* (WEO) 2007.

Intergovernmental Panel on Climate Change – IPCC (2007). Summary for Policymakers. In: *Climate Change 2007: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* [Solomon, S., D. Qin, M. Manning, Z. Chen, M. Marquis, K.B. Averyt, M.Tignor and H.L. Miller (eds.)]. Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom and New York, NY, USA.

UNEP, IISD (2000). *Environment and Trade: a Handbook*. United Nations Environment Program, International Institute for Sustainable Development, Canada.

World Trade Organization - WTO (1998). *United States-Import Prohibition of Shrimp and Certain Shrimp Products*, AB Report, WT/DS58/AB/R (12 October 1998).

هوامش

1. مقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تبلغ نسبة مساهماتها في الانبعاثات 41,9%.
2. مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام 1992 حول البيئة والتنمية. ينص المبدأ السابع على أنه: "في ضوء المساهمات المختلفة في التدهور البيئي العالمي، فإن الدول تتحمل مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة".
3. Report presented to Singapore 1st Ministerial Meeting (December 1996) paragraph 174 (i, ii, iii, iv, v)
4. في حالة النزاع الخاص بالأسلحة / الروبيان، حاولت هيئة الاستئناف جاهدة تفهم الموقف الأميركي في منع الحظر "الأحادي" على الروبيان معتبرة آياه "وسيلة مناسبة من أجل هدف"، ومع ذلك رفضت إعطاء الموافقة على التطبيق الخاطئ

الأخرى، فإن للدول العربية مصالح خاصة في المضي قدماً بقوة من أجل تطوير نظام بيئي مستقل يحتوي على كم متنوع من سياسات وجهود التخفيف من تغيير المناخ ويقدم مزيجاً من الإجراءات الإيجابية والسلبية لتحقيق غاياته.

التوصيات التالية موجهة الى الدول العربية لأخذها في الاعتبار خلال تعاونها مع الدول الأخرى في تطوير إطار جديد للتخفيف من تغيير المناخ:

- بالإضافة إلى أدوات التجارة المعروفة جيداً، فإن إجراءات مثل الوصول إلى التكنولوجيا والتمويل وبناء قدرات البنية التحتية تعتبر أساسية من أجل نتائج منصفة وعادلة. هذه الإجراءات يجب أن يتم التفاوض بشأنها ضمن إطار معاهدة بيئية متعددة الأطراف في مرحلة ما بعد كيوتو، وأن تكون خارج نطاق منظمة التجارة العالمية.
- يجب أن يتم التفاوض بشأن الوصول إلى التكنولوجيا النظيفة المتاحة لتخفيض الانبعاثات ضمن مسارات آلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو. مثلاً، أن تقوم الدول المتقدمة النمو بتوفير التمويل لتنفيذ إجراءات التخفيف والتكيف للدول النامية.
- تطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة يجب أن يكون أولوية عظمى، لأن غنى مصادر الطاقة البديلة في العالم العربي يجب أن يتم استثماره لتسهيل إجراءات التخفيف من تغيير المناخ بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية.
- يجب أن تكون الدول العربية حذرة جداً للتضمن أن تكون أية إجراءات تجارية تدخل ضمن اتفاقية ما بعد كيوتو متلائمة مع قواعد وضوابط النظام التجاري العالمي، أي أن تحقق المواصفات ذات العلاقة في منظمة التجارة العالمية.
- من الضروري للدول العربية التوصل إلى إجماع في ما بينها على موقف موحد يتعلق بالمفاوضات الجارية حالياً في منظمة التجارة العالمية حول السلع والخدمات البيئية إضافة إلى طرق الإنتاج والتصنيع.
- في نهاية الأمر، يجب أن يعمل العالم العربي على رسم الحدود الواضحة بين الاتفاقية الدولية البيئية المتعددة الأطراف لما بعد كيوتو ومنظمة التجارة العالمية.

تماماً. الحالات التي تقود فيها طرق إنتاج مختلفة إلى منتجات مختلفة (أي استخدام الأوراق) والتعامل معها والتخلص منها بطرق مختلفة) تسمى "طرق إنتاج وتصنيع مرتبطة بالمنتج". في هذا الفصل، تعتبر طرق الإنتاج والتصنيع غير مرتبطة بالمنتج ما لم يذكر غير ذلك.

راجع: UNEP, IISD (2000). Environment and Trade: a Handbook. United Nations Environment Program, International Institute for Sustainable Development, Canada. For our purposes PPMS will refer to non-product related unless otherwise noted.

عام، حيث يمكن تحرير الخدمات على إثر تقديم طلب وعرض، أو من خلال مشاريع محددة.

10. بيان من رئيس الجلسة الخاصة للجنة التجارة والبيئة إلى لجنة المفاوضات التجارية. TN/TE/2 (July 2002).

11. ESCWA (2007). The Liberalization of Trade in Environmental Goods and Services in the ESCWA and Arab Regions. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, New York. E/ESCWA/SDPD/2007/WP.1. The study was presented at the 'Expert Meeting on Trade and Environment Priorities in the Arab Region' held from 11-13 November, 2007 in Cairo

12. في الماضي كانت قرارات الاتفاقية العامة للتعرف والتجارة GATT حول "التشابه" متفاوتة، ولم تكن تركيبة "التشابه" هي ذاتها في القضايا المختلفة، ومع ذلك فإن معايير التمييز في "التشابه" يتم قياسها بناء على: (1) التماثل الفيزيائي، (2) إذا كانت المنتجات منفصلة أو مصنفة معا في التعريفات الجمركية العالمية، (3) في حال تعامل المستهلكون معها وكأنها قابلة للتبديل (بناء على أدواق المستهلكين وتفضيلهم وعاداتهم، (4) إذا كانت لها الاستخدامات النهائية ذاتها.

13. في العام 1991 قامت لجنة في الاتفاقية العامة للتعرف والتجارة باتخاذ قرار ضد تشريع أميركي منع استيراد سمك التونا من بعض الدول التي يتم فيها صيده. لاحظت اللجنة أن الولايات المتحدة كانت تميز بين التونا بناء على طريقة الصيد، معطية أفضلية للمنتج الذي يكون أقل تأثيراً على الدلافين. وقررت اللجنة أن التعامل مع التونا يجب أن يكون متشابهاً بغض النظر عن كيفية اصطياده.

راجع: GATT, Dispute Settlement Panel Report on US Restrictions on Imports of Tuna, (1991) 30 I.L.M. 1594 [Tuna I].
GATT, Dispute Settlement Panel Report on US Restrictions on Imports of Tuna, (1994) 33 I.L.M. 839 [Tuna II].

14. يمر المنتج النهائي عادة في عدد من المراحل قبل أن يصل فعلياً إلى السوق. على سبيل المثال، يتطلب إنتاج الورق نمو الأشجار ثم حصادها وتصنيع الخشب وغسيل اللحاء وغيرها من الخطوات. كل هذه العمليات المختلفة ستكون لها تأثيرات عديدة على البيئة، وعلى التنوع الحيوي والمجري المائية والحياة البرية في الغابات، وعلى صحة الإنسان، وعلى التلوث الكيميائي للمجري المائية، وعلى نطاق تلوث الهواء واستخدام الطاقة. أنواع أخرى من الورق يمكن تصنيعها من مخلفات ما بعد الاستهلاك، وتتضمن عمليات إنتاج مختلفة وتأثيرات بيئية مغايرة. المنتج النهائي هو نفسه، الورق، لكن طرق الإنتاج لها تأثيرات بيئية مختلفة

للإجراءات التي حظرت استخدام وسيلة محددة للصيد من أجل حماية سلاحف البحر. لم تكتف اللجنة بانتقاد الإجراءات لكونها "أحادية الجانب" من دون قيام الولايات المتحدة بأي جهد للوصول إلى حل مشترك لحماية سلاحف البحر، لكنها وجدت أن هذه الإجراءات "تميزية" لأنها تفضل الدول الكاربية على الدول الآسيوية.

راجع: United States—Import Prohibition of Shrimp and Certain Shrimp Products, AB Report, WT/DSS58/AB/R (12 October 1998).

5. حتى بعد أزمة النفط بعد حرب الشرق الأوسط عام 1973، عندما ضغطت الولايات المتحدة من أجل إدخال قضية تقييد الصادرات على أجندة جولة طوكيو، تم رفض هذا الطلب بسبب تداعياته الواسعة.

راجع: UNCTAD (2000). Annual Report. United Nations Conference on Trade and Development, Geneva and New York.

6. قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتعريف الخدمات البيئية بشكل موسع كالتالي: "خدمات قادرة على قياس ومنع وتحديد وتصحيح الضرر البيئي مثل تلوث المياه والهواء والتربة بالإضافة إلى النفايات والمشاكل المرتبطة بالضجيج. يمكن أن تتضمن السلع البيئية منظومة واسعة من المنتجات والتقنيات المطلوبة للتنفيذ الناجح للخدمات المذكورة أعلاه.

The Global Environmental Goods and Services Industry. Organization for Economic Cooperation and Development, Paris. Environmental goods may encompass a wide array of products and technologies required to successfully perform the above environmental services. Available online at: (<http://www.oecd.org/dataoecd/11/10/2090577.pdf>)

7. http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/om01_e/mindecl_e.htm

8. وفقاً للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS

9. كانت الدول الخليجية في طليعة الدول في مجال خصخصة وتحرير قطاعات الخدمات البيئية. قامت هذه الدول، بمستويات متباينة، بالتحرر من القيود التجارية وخصخصة قطاعات إدارة المياه والطاقة والنفايات. وفي حين بقيت تأثيرات تحرير التجارة على مستوى أحادي، فإن عدة دول خليجية انفتحت أمام الاستثمار الخارجي ضمن إطار متعدد الأطراف في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات. هذه الدول تشمل البحرين والكويت وقطر وعمان والسعودية والإمارات العربية المتحدة. وفي مستوى أكثر محدودية، قام الأردن بفتح جزئي لسوق الخدمات البيئية، ولكن ليس بعد في قطاعات معالجة المياه وإدارة النفايات الصلبة. بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة، مثل الصين والهند، قدمت مقترحات للتعامل المشابه مع الخدمات البيئية كما هو شأن الخدمات بشكل